جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

تخصص: مالية و تجارة دولية

انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية

(دراسة حالة: الجزائر)

إعداد الطلبة :

- ✓ فالح عبد النور
- ✓ زتون يحي
- ✓ بو خزنة عبد اللطيف

إشراف الأستاذ:

د. بوشول السعيد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	رئيسا
د. بوشول السعيد	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	مشرفاً ومقرراً
	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أشكر الله صاحب المن و العطاء و الفضل الذي تتم به الصالحات و تتنزل البركات

و تنتشر الرحمات لا إله إلا هو.

أتقدم بالشكر إلى أستاذي و مشرفي الفاضل '' **الدكتور بوشول السعيد** '' الذي كان له

شرف التأطير

و التنظيم لهذا العمل أو البحث الذي كان ثمرة جهد مضن

كما أتقدم بموفور الشكر إلى و الامتنان إلى جميع أساتذتي في سنتي الماستر الذين كان

لي شرف التحصيل على أيديهم.

و اشكر من خلالهم جميع الموظفين في قسم العلوم التجارية على عظيم خدمتهم

و احترامهم لطلابهم خلال فترة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر لكافة الأصدقاء و الأساتذة و باقي الطلاب في جامعة الوادي

أطال الله أعمارهم و أدام عزهم و أصلح أعمالهم و جعل الجنة مأواهم.

الإهداء

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وآله وصحبه ومن بسنته اقتدى، وبعد:

نهدي ثمرة هذا الجهد العلمي البسيط إلى **أمهاتنا** الغاليات جعل الله الجنة تحت أقدامهن والجنان بين أحضانهن

والسعادة في رضاهن، وإلى **آبائنا** الكرام الذين علمونا معنى الحياة

وإلى الأستاذ المشرف **د. بوشول السعيد** الذي كرمنا بجملة توجيهات ولم يبخل علينا بنصائحه

وإلى إخوتنا وأخواتنا الذين شاركونا ظلمة الرحم ونور الحياة كل باسمه وإلى كل من علمنا حرفا

أو خلقا من الأساتذة والشيوخ الكرام

وإلى كل الطاقم العلمي والإداري بمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة الوادي لما قدموه لنا من الدعم البيداغوجي

وإلى كل زملاء وزميلات الدراسة من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة

عبد النور ، يحي ، عبد اللطيف

الفهرس

الفهرس :

فهرس الموضوعات I

فهرس الجداول V

فهرس الأشكال VI

ملخص الدراسة

المقدمة أ

الفصل الأول : التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي إطار نظري

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية 6

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية 6

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية 7

المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية 8

أولا: أدم سميث ونظرية الميزة المطلقة 8

ثانيا: ريكاردو ونظرية الميزة النسبية 11

ثالثا: نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر . أولين) 17

المبحث الثاني: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر 22

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر 22

أولا : تعريف الاستثمار 22

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر 23

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر 24

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر 25

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة 26
ثانيا – الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر تكميلي للموارد المحلية 27
وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي
ثالثا: عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة ونتائجها 28
رابعا: أهميته في نقل التكنولوجيا ومؤهلات التسيير والتنظيم 29
المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر 30
أولا : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر 30
ثانيا: أهداف الدولة المضيفة 31
المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر 32
أولا: النظرية الكلاسيكية 32
ثانيا: النظرية الحديثة 33
ثالثا: نظرية عدم كمال الأسواق 34
رابعا: نظرية الحماية 35
خامسا: نظرية دورة حياة المنتوج 36

الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية

المبحث الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي للتجارة الدولية في الجزائر 38
أولا: ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية 38
ثانيا: علاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر 40
ثالثا : تحرير التجارة لاستثمارات الدولية 42

فهرس الموضوعات :

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية 46

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية 46

أولا: اختبار ديكي فولر البسيط (DF–1979) 46

ثانيا: اختبار ديكي فولر المطور : Augmented Dickey–Fuller (ADF) 47

ثالثا: اختبار فيليبس و بيرون (Phillips– perrn) 1988 48

المطلب الثانـي: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر 49

أولا: تقدير العلاقة في الأجل الطويل: 49

ثانيا : تقدير النموذج 50

المبحث الثالث : دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة 51

المطلب الأول: التحليل البياني لسلاسل متغيرات الدراسة 51

أولا: تحليل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر 51

ثانيا: تحليل تطور حجم التجارة الخارجية 51

ثالثا: تحليل تطور حجم الصادرات 52

رابعا: تحليل تطور حجم الواردات 53

المطلب الثانـــي: دراسة وصفية لمتغيرات الدراســة 53

أولا: دراسة وصفية لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر 53

ثانيا: دراسة وصفية لسلسلة التجارة الخارجية 54

ثالثا: دراسة وصفية لسلسلة الصادرات EX 54

رابعا: دراسة وصفية لسلسة الواردات IM 54

المبحث الرابع : نمذجة قياسية لعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الخارجية 55

المطلب الأول: اختيار استقرارية سلاسل المتغيرات محل الدراسة 55

المطلب الثانـــي: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر 57

أولا: نتائج تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك 57

ثانيا: نتائج اختبار جذر الوحدة لبواقي التقدير 59

ثالثـا: نتـائج تقـدير العلاقـة طويلـة الاجـل بـين الاسـتثمار الأجنبـي و الواردات 60

الخاتمة 63

قائمة المصادر و المراجع 66

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم : 01	دراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة	55
الجدول رقم : 02	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي و الصادرات	57
الجدول رقم : 03	نتائج اختبار جذر الوحدة لبواقي التقدير	59
الجدول رقم : 04	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي و الواردات	60
الجدول رقم : 05	نتائج اختبار جذر الوحدة لبواقي التقدير	61

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم : 01	تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر	51
الشكل رقم : 02	تحليل تطور حجم التجارة الخارجية	52
الشكل رقم : 03	تحليل تطور حجم الصادرات	52
الشكل رقم : 04	تحليل تطور الواردات	53

الملخص :

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا هائلا منذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، كما حصل تحول واضح في تركيبته القطاعية، و شهدت أنماطه تغيرات معتبرة كان أبرزها الزيادة في الوزن النسبي للاقتصادات النامية كمقصد و مصدر لهذا النوع من الاستثمار.

و تشير الاحصاءات الى ان معظم البلدان المغاربية منها الجزائر بالخصوص استطاعت في السنوات الأخيرة تسجيل زيادات معتبرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بفعل التحسن الكبير الذي شهدته بيئة أعمال. غير ان الاستثمارات تركزت بقوة في قطاعات معينة و هو ما يشير الى عدم التنوع الاقتصادي لهذه البلدان. بينما اتسمت الاستثمارات البينية بالمحدودية اذا ما قورنت بنظيراتها من التكتلات الأخرى الشيء يعكس ضعف درجة اندماجها التجاري و المالي.

Résumé:

L'investissement direct étranger (IDE) a connu un développement considérable depuis le milieu des années 80 et sa structure sectorielle a nettement évolué.

Les statistiques montrent que la plupart des pays du Maghreb, y compris l'Algérie, ont pu ces dernières années enregistrer une augmentation significative du volume des investissements étrangers directs reçus en raison de la nette amélioration du climat des affaires. Cependant, les investissements ont été fortement concentrés dans certains secteurs, signe de la diversification économique de ces pays. Les investissements intra-OCI ont été limités par rapport aux autres conglomérats, reflétant le faible degré d'intégration commerciale et financière.

المقدمة :

المقدمة :

يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان و نموها و مؤشر على انفتاح الاقتصاد و قدرته على التعامل و التكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة و زيادة التحول نحو الية السوق و سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع و الخدمات ، و انفتاح الأسواق و زيادة حجم التدفقات المالية.

ان البلدان النامية وبسبب الظروف الاقتصادية و قلة مواردها المالية، نتيجة ضيق قاعدة صادراتها وانخفاض معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط الذي يعرف بفجوة المدخرات المحلية، و انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و صعوبة توظيف الفوائض الاستثنائية في مشروعات ذات أبعاد تنموية مستدامة، تسعى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و تحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد و زيادة الإنتاجية، حيث يشكل هذا الاستثمار أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية، إذ في الوقت الذي يتعاظم حجمه أخذت كافة الأشكال لتدفق رؤوس الأموال للبلدان النامية في التراجع، و على الرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهمية و فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، توالت الأطروحات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال جدواها على الاقتصاديات المضيفة، أين أجمع معظم باحثي و اقتصادي الدول النامية، في افريقيا و اسيا ، و أمريكا اللاتينية، على الدور الخطير و الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات هذه الدول، لكن الاتجاه المذهبي، و السياق الأيديولوجي، و الطرح التاريخي، في دراسة و مناقشة الموضوع، و كذا الاثار المترتبة عنه جرد نتائج هذه الدراسات من قيمتها العلمية الكافية، و حجب الضوء عن معاينة و تقييم الجوانب الإيجابية للاستثمار الأجنبي، لذلك أضحى موضوعيا و منهجيا ضرورة طرق موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لا من زاوية الانتقاد و المعارضة و كفى، بل من زاوية تحديد

و تحليل ما يمكن أن تجنيه و تحققه الدول النامية من هذا الاستثمار فيما اذا أحسنت توجيهه في تحقيق بعض من أهدافها الخاصة بتنميتها الاقتصادية المنشودة.

ارتبطت نشأة حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحركة الاستعمار العالمي عندما اتجهت الدول الصناعية الكبرى إلى بسط نفوذها على أسواق افريقيا وأسيا و أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط من خلال تأسيس مصالح اقتصادية و تجارية فيها، ارتبطت بشكل رئيسي بالصناعات الاستخراجية و شركات التجارة الخارجية . و في مرحلة لاحقة و مع انحصار تيار الاستعمار الأجنبي و نيل أغلب الدول المستعمرة استقلالها خصوصا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت حركة الاستثمار الاجنبي خصوصا في ظل السياسات الحمائية تستخدم كوسيلة للنفاذ إلى الاسواق الخارجية من خلال تجاوز الحواجز الجمركية في الدول التي تتميز برخص بعض أو كل عوامل الانتاج فيها ووفرة المواد الاولية ،بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا و الاعفاءات الضريبية التي بدأت بعض الدول النامية و الرامية للتصنيع و الاستفادة من الخبرات والمهارات الأجنبية تقدمها لجذب الاستثمارات الأجنبية اليها .لذلك اصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الحالات بديلا للصادرات من السوق المحلي أو منافستها .

و قد أظهرت تجارب العديد من الدول بالإضافة إلى الدراسات التحليلية لمؤسسات مثل البنك الدولي و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) إلى وجود علاقة بين تحرير التجارة و النمو الاقتصادي . فالاقتصاديات التي تبنت أنظمة تجارة حرة تمكنت من خلق صناعات تنافسية كما حفزت الاستثمارات الاجنبية و المحلية فاستفادت من مزايا الانتاج الكبير و نقل التكنولوجيا و تبني ممارسات انتاجية أفضل. كما هيأت الصناعات التصديرية فرص أفضل للتشغيل مما هيأتها السياسات الحمائية التي لم تثبت قدرتها على توفير فرص العمل بطريقة كفوءة. و قد أظهرت العديد من

الدراسات التي أجريت لتقدير نتائج جولة الأوروغواي على الرخاء العالمي أن نصيب كل دولة من هذا الرخاء سيعتمد اعتمادا كبيرا على درجة تحرير تجارتها .

أدت التجارة الخارجية من خلال الصادرات النفطية طيلة عقدي السبعينات و الثمانينات دورا أساسيا في استراتيجيات التنمية العربية . و لقد كان هذا الدور مباشرا في الدول الرئيسية المصدرة للنفط كدول مجلس التعاون الخليجي و العراق، و غير مباشرة بالنسبة للدول العربية غير النفطية من خلال التدفقات المالية التي تحققت بفضل العوائد النفطية بشكل تحويلات العاملين من مواطنيها في دول مجلس التعاون الخليجي و العراق بالنسبة لدول الشرق العربي، وفي أوروبا التي استفدت من توظيف الفوائد النفطية العربية لديها بالنسبة لدول المغرب العربي . ونتيجة للأهمية الخاصة للصادرات النفطية تميزت استراتيجيات التنمية العربية خلال تلك الفترة بميزتين رئيسيتين : الأولى دور قيادي للقطاع العام في النشاط الاقتصادي، و الثانية اعتماد كبير للقطاع العام في انفاقه على التدفقات المالية الخارجية و هي صادرات النفط بالنسبة للدول النفطية و التحويلات و القروض و الهبات بالنسبة للدول غير النفطية .

1.اشكالية البحث :

على ضوء ما سبق، يمكننا صياغة اشكالية البحث ضمن التساؤل التالي :

ما هي انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية ؟

و من اجل التدقيق و الاحاطة أكثر بالتساؤل السابق، سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية، و محاولة الاجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث :

- ماهي اهم المفاهيم و المرتكزات المتعلقة بالتجارة الدولية ؟
- ماهي اهم الاهداف و نظريات التجارة الدولية ؟
- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟

- إلى أي مدى ساهمت التدابير المعتمدة في الجزائر إلى توجيه قرارات رجال الأعمال الأجانب باختيارها كموقع يستضيف استثماراتهم ؟

- ما هي السبل الكفيلة لترويج الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر ؟

2. فرضيات البحث :

يقوم البحث على فرضيات أساسية :

- يختلف التأثير الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر من دولة لأخرى باختلاف مزايا و مقومات كل اقتصاد، اضافة إلى مدى سلامة و جاذبية المناخ الاستثماري؛

- ان المستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستثمار المباشر خارج بلاده يقوم بالمفاضلة بين الدول التي يرغب في الاستثمار في أي منها من حيث توافر الشروط و المتطلبات الأساسية التي تضمن سلامة استثماراته و تدفق عائداته، قبل المفاضلة أو دراسة المشروعات الاستثمارية من حيث درجة جدواها الاقتصادية و الفنية و سلامتها المالية، و معدل العائد الذي يتولد من الاستثمار فيها ؛

- تتأثر قرارات تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر بمحددات مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة، الذي يعني مجمل الاوضاع الاقتصادية و السياسية و القانونية و الادارية و الاجتماعية، المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية؛

- قد يساهم التحسن التدريجي للأوضاع السياسية و الانفراج الأمني و تطور المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، إلى تحسن نسبي في محددات المناخ الاستثماري فيها.

3. أهداف البحث :

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الاهداف التالية :

- عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، و التي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم ؛
- عرض الجوانب النظرية و الفكرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة و مؤسساته، من خلال تحليل و تقييم مختلف الأطروحات ذات الصلة بالموضوع ؛
- تحليل نقاط القوة و نقاط الضعف في الفرص المتاحة، و التهديدات التي تسمم مناخ الاستثمار، و تطرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. أهمية البحث :

في ظل التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية، و الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي، و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و زيادة تشابك الأسواق، حظيت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين، وأصحاب القرار باعتبارها أحد أهم التدفقات المالية المتاحة أمام الدول النامية، بالإضافة إلى كونها من المصادر الرئيسية لتحويل التكنولوجيا، والأساليب الادارية و التنظيمية الحديثة، و النفاذ إلى الأسواق الخارجية، و تحقيق اندماج أفضل في النظام الاقتصادي الجديد. و لهذا تعتبر دراسة طبيعة الاستثمار الأجنبي و تقييم اثاره و بحث دوافع ترقية و محددات جذبه في الدول النامية عموما، و في الجزائر على وجه الخصوص، ذات أهمية بالغة.

تعتبر الدراسة الحالية حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في الموضوع، خاصة منها تلك التي عالجت دوافع ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر و محددات جذبه لاقتصاديات الدول النامية، و مدى مساهمته في تحقيق التنمية المنشودة بها.

الفصل الأول :

التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي

إطار نظري

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الدولية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها؛ إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصادات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها إليها واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

المفهوم العام للتجارة الخارجية: هو أن المعاملات التجارية الدولية في الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنتابه يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية وحدات سياسية مختلفة.

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية بعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم التجارة الدولية[1].

تعرّف التجارة الخارجية أو التجارة الدولية بمبادلات السلع الاقتصادية القائمة بين الدول المختلفة التي تحددها الرقابة الجمركية وتقدر قيمتها بما في ذلك تقديرات البضائع المهربة ذات الأهمية إن وجدت[2].

واستعمل مصطلح التجارة الخارجية مع بدايات نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في بحثها عن منافذ لإنتاجها وبحثها عن تموين بالمواد الأولية من

[1] جمال جويدان الجمل، "التجارة الدولية "، الطبعة العربية الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن ،2010، ص 12،11

[2] ALAIN BIROU « Vocabulaire Pratique des Sciences Sociales ». 2e édition ، revue et augmentée ، les éditions ouvrières ، Paris ، 1968. P.64.

مستعمراتها أو دول أخرى... لتصل معظم الدول إلى البحث عن موافقة إنتاجها لشروط السوق الدولية.

ويخضع مصطلح "التجارة الدولية" شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها حتى يكون جامعًا مانعًا.

وعمومًا يمكن التفرقة بين[1]:

1. المعنى الضيق لمصطلح "التجارة الدولية" والذي يضم كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

2. المعنى الواسع لمصطلح "التجارة الدولية" والذي يضم كلاً من:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
- الهجرة الدولية.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصادي) من المجتمعات، سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

[1] سامي عفيفي حاتم، " التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم "، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية العربية. القاهرة 1993، ص36

وتساعد كذلك يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام. وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري[1]

المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية

أولا: أدم سميث ونظرية الميزة المطلقة

وردت نظرية أدم سميث للتجارة الدولية في كتابه "ثروة الأمم"، الذي احتوي الكثير من الأفكار التي تستدعي الاهتمام، أهمها ثلاثة عناصر أساسية حددت في الفصل الأول، ينبغي الانتباه إليها، العنصر الأول هو فكرة القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية، بمعنى طبيعة النظام الاقتصادي، والثاني هو كيف تحدد الأسعار وكيف يتم توزيع الدخل الناتج عنها في شكل أجور وربح وريع. واخيرا هناك السياسات التي تدعم بموجبها الدولة وتعزز التقدم الاقتصادي[2].

1- آراء آدم سميث في الاقتصاد الدولي

لقد بين آدم سميث في تحليله أن الازدهار والتقدم الاقتصادي مرتبط بتقسيم العمل. وأن تقسيم العمل يناسب اتجاه طبيعي للإنسان في التعاون والتبادل، و في عالم الملكية الخاصة يحقق التبادل عن طريق السوق، أما على المستوى الدولي فقد أوضح أن التجارة

[1] جمال جويدان الجمل ،"التجارة الدولية "،الطبعة العربية الأولى ،مركز الكتاب الاكاديمي ،عمان الأردن ،2010، ص 12،11

[2] جالبرايت (ج.ك) ، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع،عالم المعرفة، الكويت،2000، ص45

الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض المحلي والتغلب على ضيق السوق الداخلي وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير، وتستفيد الدولة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل. وقد وضع آدم سميث أسس السياسة الاقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الاقتصادية. وليبين منافع تحرير التجارة من كل القيود فإنه يقدم عدة حجج[1]:

- التجارة الخارجية تسمح بتصريف الفائض من الإنتاج المحلي، وتمكن من الحصول على سلع مفيدة مطلوبة في السوق الداخلي.

- التجارة الدولية تشجع stimule التقسيم الدولي للعمل، فالتجارة توسع المنافذ لكل أنواع السلع وبالتالي تعميق التقسيم الدولي للعمل.

- التجارة الدولية تشجع النمو وهذا يرفع الناتج الوطني وتخفيض أسعار السلع المستهلكة.

2- عرض النظرية :

الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رأي آدم سميث هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة، فهو يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة فيما بينهما،" فإذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا "[2].

آدم سميث يبرهن أيضا ان ثروة العالم ليست ثابتة، كما ادعى التجاريون، أي نربح ما يخسره الطرف الثاني في التبادل، وربح أي طرف ليس مرهون بتحقيق فائض تجاري. ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض مثال دولتين هما إنجلترا والبرتغال، وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والخمر، إن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التبادل كان كالتالي :

[1] Rene Sandretto ،Le Commerce International ،Armand Colin ،Paris ،1989 ، p50

[2] ادم سميث، ثروة الامم، ذكره جودت عبد الخالق، المرجع السابق، ص16

المنتوج	إنكلترا	البرتغال
برميل خمر	4 سا	3 سا
وحدة قماش	1 سا	2 سا

كل بلد يتخصص في إنتاج المنتوج الذي يمتلك فيه ميزة مطلقة، أي نفقة إنتاج أقل ويصدره، ويستورد المنتوج الذي لا يمتلك فيه هذه الميزة، ووفقا للجدول السابق فإن إنجلترا تحتاج إلى ساعة عمل واحدة لإنتاج وحدة قماش

وتحتاج إلى 4 ساعات عمل لإنتاج برميل خمر، معناه أن برميل خمر يتبادل مع 4 وحدات قماش في أسواق إنكلترا، وبالمقابل فإن البرتغال تحتاج إلى ساعتين لإنتاج وحدة قماش و3 ساعات عمل لإنتاج برميل خمر، معنى ذلك أن برميل الخمر يتبادل مقابل 1.5 وحدة قماش في أسواق البرتغال.

حسب مبدأ التقسيم الدولي للعمل والتخصص، ومع اعتبار ثبات تكلفة الإنتاج، تقوم إنكلترا بتوجيه عناصر إنتاجها لإنتاج القماش وتعتمد كليا في استهلاكها للخمور على البرتغال، الذي يقوم بتوجيه كافة عناصر إنتاجه لهذا الفرع، ويعتمد كليا في استهلاكه للمنتوجات على إنكلترا. فإذا كان المعدل الدولي للتبادل هو: 1 برميل خمر مقابل 3 وحدات قماش، هذا المعدل يقع بين المعدلين الداخليين، وفي هذه الحالة، يحقق كل من إنكلترا والبرتغال فائدة من التبادل، فإنكلترا تحصل على برميل خمر من البرتغال مقابل 3 وحدات قماش بدلا من 4 وحدات كما هو في المعدل الداخلي، فتوفر وحدة قماش. أما البرتغال فتصدر برميل خمر لإنكلترا مقابل 3 وحدات قماش بدلا من 1.5 وحدة، وتحقق مكسب قدره 1.5 وحدة قماش[1].

ويبدو من هذا المثال أن تكلفة القماش في إنكلترا أقل منها في البرتغال، الأمر الذي

[1] تم اقتباس هذا المثال من: جودت عبد الخالق، المرجع السابق، ص64

يؤدي بمنتجي القماش في إنكلترا بتصديره إلى البرتغال، وارتفاع تكاليف الخمر تؤدي إلى استيراده من البرتغال، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز، وسوق الخمور أمام المنتجين البرتغاليين. وهكذا يتعمق تقسيم العمل الدولي، وتزيد إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي يزداد الناتج الكلي بهما، وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلع من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها، وتحقق كسب gain من التبادل دون أن يخسر الطرف الثاني كما كان يدعي الفكر التجاري.

ثانيا: ريكاردو ونظرية الميزة النسبية

إن دافيد ريكاردو 1772-1823 من دون شك هو أعظم من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعد سميث، وهو إبن صمصار في بورصة الأوراق المالية، هولندي المولد، من أسرة يهودية إستوطنت إنكلترا، ترك اليهودية في سن مبكرة من حياته وأصبح مسيحيا، وانخرط في الحياة العامة للمجتمع الإنكليزي. استمر يعمل في سوق الاوراق المالية لحسابه الخاص، وتمكن من جمع ثروة كبيرة.

اهتم ريكاردو بالعلم، فدرس اولا العلوم الرياضية والكمياء والجيولوجيا، ومنذ عام 1799 ركز إهتمامه على الدراسات الاقتصادية وكرس نفسه لدراسة الاقتصاد السياسي، فنشر عام 1810 مقالة بعنوان "السعر المرتفع لسبائك الذهب"، وفي عام 1871 نشر مؤلفه الشهير "مبادئ الاقتصاد االسياسي والضرائب". كما تمكن من دخول البرلمان، حيث كان كثير النشاط في لجانه، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية. ولريكاردو عدة نظريات علمية، برهن فيها على عبقريته ودقة ملاحظته، وبراعته في التحليل حتى أنها مازالت تدرس حتى الآن منها نظرية النفقات النسبية، نظرية الريع، ونظريته في النمو الاقتصادي.

1- تقديم النظرية :

كانت نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، أنه كل بلد يتخصص في إنتاج السلع التي له فيها ميزة مطلقة، وعلى هذا الأساس يتم التبادل، لكن ماذا لو كان أحد البلدين ينتج كلا السلعتين بنفقات أقل، فحسب آدم سميث، فإنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين كلتا السلعتين من البلد الآخر ولا يصدر إليه شيئا. وعليه فلا مجال لقيام التجارة بين الدولتين، بالرغم من هذا بقي السؤال مطروحا : ألا يمكن لبلد ينتج بأقل كفاءة من البلدان الأخرى أن يعتمد حرية المبادلة و يحقق فائدة من التجارة ؟

في سنة 1817، دافيد ريكاردو أول من أجاب بنعم، هذه الإجابة كانت مدهشة لبول ساملسون(paul samuelson)، فقد كانت تمثل النتيجة الأقل بداهة، والنظرية الاكثر قدما في تاريخ النظرية الاقتصادية، هذه النتيجة كانت الأكثر تأثيرا على السياسات الاقتصادية خلال القرنين الأخيرين[1].

أما عن الظروف النظرية والتاريخية التي نشأت فيها النظرية، فعلى المستوى السياسي، كانت إنجلترا قد خرجت للتو من حربها ضد فرنسا النابوليونية، ونتيجة الحصار الذي تعرضت له الجزر البريطانية، فقد شهدت الزراعة تطورا ملحوظا، فلما عاد السلام عادت معه المنافسة الأجنبية للقمح الإنجليزي، فهب أصحاب الأراضي يطالبون بزيادة الرسوم على القمح المستورد. عندئذ تدخل ريكاردو في المناقشة، وكان عليه أن يجيب على السؤال: هل تستمر إنجلترا في حماية زراعتها التي عرفت نموا أثناء الحصار، أو الإنفتاح على الواردات واختيار التصنيع؟. فإختار ريكاردو تحرير التجارة وطالب أن يكون الرسم على القمح رسما تنازليا يسمح في النهاية بخفض ثمن القمح في إنجلترا.

أما على المستوى النظري، فتحليل ريكاردو للتبادل الدولي، يرتبط بنظريته العامة

[1] Patrick A.Messerlin ،le commerce international ، PUF ، Paris ،1998 ،p32

لتطور المجتمع، فالتبادل يعتبر وسيلة لمنع معدل الربح من الانخفاض[1].

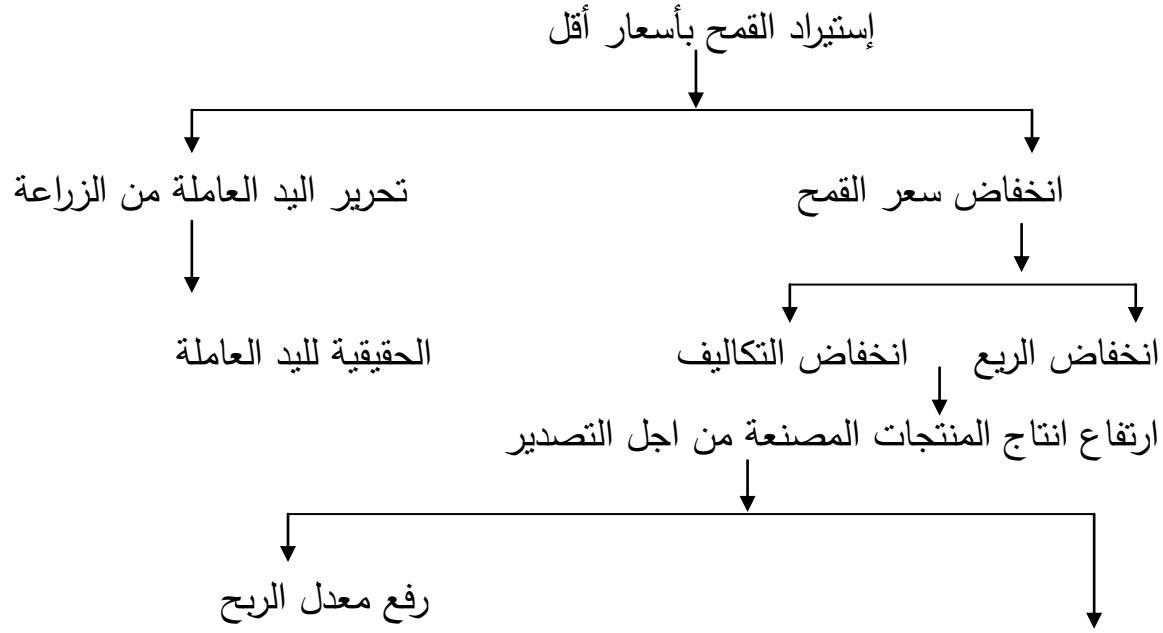

المصدر: Alain samelsson les grands courant p 117

2- فرضيات ريكاردو :

يعتمد ريكاردو على مجموعة فرضيات أهمها[2]:

1- داخل كل بلد لا توجد أي عوائق تحول دون الانتقال الحر للسلع وعوامل الإنتاج (عمل، رأس المال)

2- على المستوى الدولي، السلع تنتقل بكل حرية عبر الحدود، بينما عوامل الإنتاج لا يمكنها ذلك.

هاتان الفرضيتان، من وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين تفرق بين التجارة الداخلية والخارجية.

---

[1] Alain Samuelson ، op.cit ،p112

[2] Rene Sandretto ،op.cit ،p53

3- في كل بلد تسود أسواق السلع وكذا أسواق عوامل الإنتاج المنافسة الحرة والتامة، مما يعني أنه لا يمكن لأي مؤسسة من أن تفرض شروطها في الأسعار أو أن تؤثر في حجم العرض، ولا توجد أي حواجز أمام دخول

منافسين جدد.

4- داخل البلد تتبادل السلع حسب كمية العمل الضرورية لإنتاجها.

5- إنتاج أي سلعة كانت، يتطلب دمج عاملي الإنتاج بنسبة معينة، هذا يعني أنه لإنتاج القمح مثلا، توجد تقنية واحدة متاحة في نفس الوقت داخل البلد، ولا يمكن الاختيار بين عدة طرق للزراعة، فنقول أن الإنتاج يتم بمعامل ثابت، دون إحلال ممكن بين عوامل الإنتاج.

6- لا توجد أي مزايا من الإنتاج بكميات كبيرة، أي أن المنتجات تخضع لقانون ثبات الغلة.

7- إن التبادل الدولي يتم بين دولتين، كما لو كان العالم لا يضم غيرهما

8- إن التبادل الدولي يقع على سلعتين، كما لو كان البلدان لا ينتجان غيرهما.

9- إن التبادل الدولي يتم كما لو كان مقايضة، فالمنتجات تشترى بالمنتجات، وما النقود سوى أداة لإتمام التبادل فحسب.

3- عرض النظرية :

وردت نظرية ريكاردو في الفصل السابع من كتابه"مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث أوضح أن الشرط الضروري والكافي لإمكانية قيام التبادل الدولي هو وجود اختلاف بين معدل التبادل الداخلي للسلع بين الدول. فإذا وجد هذا الشرط فإنه من مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتفوق فيها نسبيا، وهذا الشرط ضروري لأنه إذا كان معدل التبادل الداخلي متساويا فلا داعي لتبادل مع الخارج، وكاف لأنه ما دام هناك اختلاف في معدلات التبادل الداخلي فإن التجارة الدولية تتم دائما، وتكون في

صالح كلا الدولتين.

ولكي يشرح ريكاردو نظريته، ضرب مثالا عدديا واضحا وبسيطا، فأخذ بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة كل منهما إنتاج سلعتين هما القماش والخمر وفقا للجدول التالي :

	الخمر	القماش	المجموع
إنجلترا	120 ساعة عمل	100 ساعة عمل	220 سا عمل
البرتغال	80 ساعة عمل	80 ساعة عمل	170 سا عمل

في إنجلترا، نفقة إنتاج وحدة واحدة من الخمر تكلف 120 ساعة عمل وإنتاج وحدة واحدة من القماش تكلف 100 ساعة عمل، أما في البرتغال، فإن إنتاج وحدة من الخمر تتطلب 80 ساعة عمل، ووحدة من القماش 90 ساعة عمل. ومن الواضح أن تكاليف إنتاج القماش والخمر أقل في البرتغال منه في إنجلترا، وحسب منطق الميزة المطلقة لآدم سميث، فإنه لا يمكن أن يقوم تبادل بين البلدين، أو أن البرتغال تحتكر إنتاج السلعتين، من أجل هذا عليها أن تنتج وحدتين قماش و وحدتين خمر وهذا يكلفها 340 ساعة عمل. وبما أن الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل الكامل، يصبح هذا غير ممكن حسب ريكاردو، لأنه يتطلب تحول رأس المال والعمل الإنكليزي إلى البرتغال وهذا مناقض للفرضية الثانية. لهذا يقول ريكاردو أن التبادل لفائدة البلدين بشرط وجود اختلاف بين معدل التبادل الداخلي للسلع.

ففي البرتغال :

1 وحدة من الخمر تستبدل مقابل 80/90=0.88 وحدة قماش.

أما في إنجلترا :

1 وحدة الخمر تستبدل مقابل 100/120 = 1.2 وحدة قماش.

لأنه داخل البلد تستبدل السلع على أساس كمية العمل المتضمنة فيها، أما تحديد إتجاه التبادل ووضعيات التخصص، فيتم من خلال مقارنة تكلفة إنتاج السلعة في أحد البلدين بالنسبة إلى إنتاجها في البلد الآخر، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين. وبذلك تتخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في إنجلترا أقل منها في السلعة الأخرى، كذلك ستخصص إنجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة لنفقة إنتاجها في البرتغال أقل منها في السلع الأخرى، فنفقة إنتاج الخمر في البرتغال بالنسبة إلى إنتاجه في إنجلترا هي 80/120 = 0.66 ساعة عمل، وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة خمر في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.66 وحدة خمر في إنجلترا. أما نفقة إنتاج القماش في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجه في إنجلترا فهي 90/100 = 0.9 بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من القماش في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.9 وحدة من القماش الإنجليزي. وبذلك تكون نفقة الخمر في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في إنجلترا أقل من نفقة القماش البرتغالي بالنسبة إلى نفقة إنتاجه في انجلترا. وهكذا يكون من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج الخمر، أما إنجلترا فمن فائدتها التخصص في إنتاج الأقمشة لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالخمر.

عند قيام التبادل ينتج البرتغال وحدتين من الخمر، ويستبدل وحدة منه والتي كلفته 80 ساعة عمل مقابل وحدة قماش التي تحتاج منه 90 ساعة عمل، وبذلك يوفر البرتغال 10 ساعات عمل، أما إنجلترا فسوف تنتج وحدتين من القماش، وتقوم باستبدال وحدة من القماش التي كلفتها 100 ساعة عمل مقابل وحدة خمر التي كانت ستكلفها 120 ساعة عمل، وبذلك تكون قد وفرت 20 ساعة عمل وهو ربحها من التجارة.

من المثال نرى أن عدم إمكانية تنقل عوامل الإنتاج تسمح بتبادل عدد معين من ساعات العمل الوطني مقابل عدد مختلف من ساعات العمل الأجنبي في السوق الدولي،

الشيء الذي لا يمكن تحقيقه في داخل نفس البلد.

ثالثا: نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر . أولين):

تقوم نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو على مبدأ إختلاف النفقات النسبية، أو معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد لآخر، لكنها لم تشرح لماذا تختلف هذه النفقات النسبية، ولم تبين أسباب إختلاف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد، بحيث إكتفت بحصر هذه الأسباب في إختلاف كمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة أو إختلاف إنتاجية العمل في البلدين. فهي وإن حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية، فإنها لم تفسر لماذا تقوم التجارة، وهنا تكمن أهمية مساهمة هيكشر . أولين في نظرية التجارة الخارجية.

إيليى هيكشر(ELI HECKSCHER) إقتصادي سويدي، نشر في عام 1919 مقالا تحت عنوان "أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل" ضمنه أفكاره حول موضوع التجارة الدولية وقدم الإطار العام للنظرية الحديثة في التجارة الدولية.

وفي عام 1933 نشر اقتصادي سويدي آخر، برتل أولين (BERTIL OHLIN) مؤلفه "التجارة الإقليمية والدولية"، قدم من خلاله تفسيرا للتقسيم الدولي، ولأسباب اختلاف التكاليف النسبية معتمدا على مقال مواطنه إيلي هيكشر ومكملا له، ومنذ ذلك الحين ظهرت نظرية هيكشر . أولين.

1- الفرضيات :

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها :

. وجود دولتين تنتجان سلعتين س، ع بإستعمال عاملي الإنتاج، العمل و رأس المال.

ـ دوال الإنتاج خطية ومتجانسة من الدرجة الأولى : $P = f(K, L)$ أي أن الإنتاج يتضاعف بنفس النسبة التي يتضاعف بها أحد العنصرين، أي أن الإنتاج يتم في ظل ظروف ثبات غلة الحجم. وإفتراض تماثل دوال الانتاج في كل البلدان (أي إستخدام نفس الفن الإنتاجي).

أن السلعة س سلعة كثيفة العمل، والسلعة ص كثيفة رأس المال. بمعنى أن السلعة س تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة بإحتياجها إلى عنصر رأس المال، والعكس بالنسبة للسلعة ص.

عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، أما داخل نفس الدولة فتتحرك بكل مرونة مما يؤدي إلى تساوي العوائد الحدية في كل المناطق والصناعات.

الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.

تسود المنافسة الحرة والكاملة كل من أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.

تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين، بمعنى تطابق خريطة السواء للبلدين.

2- عرض النظرية :

النظرية الحديثة للمزايا النسبية، مع بقائها وفية لنتائج النموذج الكلاسيكي، إلا أنها تستعمل وسائل تحليل أخرى، وترفض تماما نظرية القيمة في العمل[1]. فحسب هيكشر . أولين يمكن تفسير الميزة النسبية، وبالتالي قيام التجارة الدولية بإختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فهناك بلاد يتوافر فيها عنصر العمل بالنسبة لرأس المال، والأخرى العكس. ويقاس هذا التفاوت بين عناصر الإنتاج بصفة نسبية، لا بصورة

[1] BENISSAD M.E ،cours d'economie internationale ،OPU ،Alger ،P155.

مطلقة، أي بحساب النسبة رأس المال/العمل، فمثلا قد تكون الكمية المتاحة من رأس المال في دولة أ أكبر من الكمية المتاحة في الدولة ب، وبالرغم من ذلك تتمتع الدولة ب بوفرة نسبية في رأس المال طالما كانت النسبة رأس المال/العمل في الدولة ب اكبر من النسبة رأس المال/ العمل في الدولة أ.

فإذا كانت الدول تختلف فيما بينها من حيث ما يتوافر لديها من عمل ورأس المال، فإن هذا الإختلاف في وفرة عوامل الإنتاج يؤدي إلى إختلاف مكافآتها من دولة إلىأخرى، فتنخفض الأجور في الدولة ذات الوفرة في العمل، وترتفع في الدولة التي يندر فيها عنصر العمل. كما تنخفض أسعار الفائدة في الدولة ذات الوفرة في رأس المال وترتفع في البلاد حيث ندرة هذا العامل.

هذا الإختلاف بين الدول في توافر عوامل الإنتاج، وبالتالي مكافأتها، يترتب عليه إختلاف في نفقات الإنتاج ومنه إختلاف في الأسعار. ومن هذا المنطلق، تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي تتطلب إستخدام عامل الإنتاج المتوفر لديها نسبيا. وبالتالي يعد الأرخص نسبيا، وتستورد السلعة التي يحتاج إنتاجها إلى العامل النادر نسبيا والذي يتميز بإرتفاع السعر النسبي. فالتبادل الدولي حسب أولين هو تبادل عامل إنتاج وفير مقابل عامل إنتاج نادر. فلما تصدر الدولة أ سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال فإنها تبادل العمل المحلي مقابل رأس المال الأجنبي، وبالتالي فإن حركة المنتوجات تعوض حركة رؤوس الأموال. والتقسيم الدولي للعمل والتبادل الدولي يتجه إلي تسوية أسعار السلع وعوامل الإنتاج في المدى القصير، و إلى زيادة تفاوت عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة في المدى الطويل.

ففي المدى القصير، تعمل التجارة الدولية على[1]:

أ – إتجاه سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل. ذلك لأن

[1] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1991، ص67

السعر قبل قيام التجارة يكون مختلفا، أما بعد قيام التجارة فيوجد سعر واحد لكل سلعة يتحدد بالعرض الكلي والطلب الكلي منها.

ب- إتجاه أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التعادل، ففي الدولة التي تصدر سلع كثيفة العمل، يزداد الطلب على عنصر العمل بهدف زيادة الصادرات من هذه السلع، وبالتالي ترتفع الأجور، في حين تنخفض في البلد المستورد بإنخفاض الطلب بسبب الإستيراد، وبالمثل سترتفع أسعار الفائدة في الدولة المصدرة للسلع كثيفة رأس المال وتنخفض في البلد المستورد بإنخفاض الطلب على رأس المال بعد قيام التجارة. ومعنى ذلك هو ميل سعر الفائدة والأجور في الدولتين نحو التعادل.

أما على المدى الطويل، فتؤدي التجارة الدولية إلى زيادة تفاوت عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة، فعلى نحو ما ذكرنا، من إرتفاع الأجور في البلد الأول يؤدي ذلك إلى عرض أكبر لعنصر العمل بالنسبة لرأس المال، أما في البلد الثاني فبإرتفاع أسعار الفائدة تزداد كمية رأس المال المعروض[1].

3-العرض الهندسي :

في ظل تماثل الفن الانتاجي، واختلاف وفرة عناصر الإنتاج نرى أن للدولة أ إمكانيات أكثر في إنتاج السلع س كثيفة العمل كونها تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال، مما يجعل منحنى إمكانيات الانتاج يمتد أفقيا. بينما للدولة ب إمكانيات أكثر في انتاج السلع ص بالنسبة للسلع س، كونها تتمتع بوفرة نسبية لرأس المال بالنسبة للعمل. فيظهر منحنى إمكانيات إنتاجها ممتدا رأسيا.

[1] محمود يونس، المرجع السابق، ص68

إن تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين يجعل خريطة السواء واحدة للدولتين.

الشكل رقم(5): النفسير الهندسي للنظرية النيوكلاييكبة

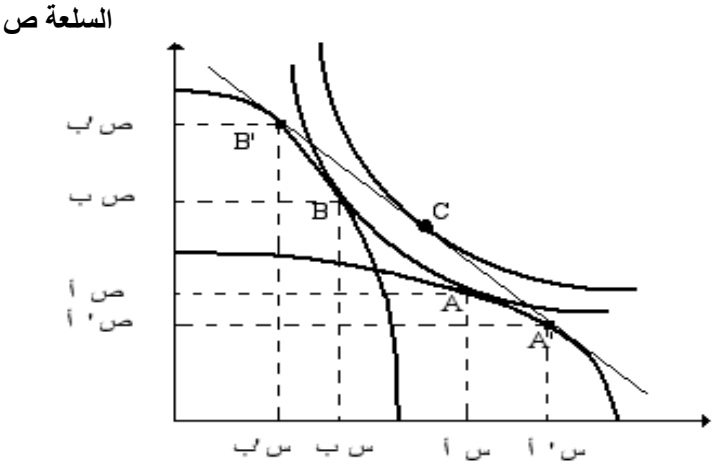

قبل التجارة :

يمس منحنى سواء المجتمع منحنى إمكانيات الانتاج عند النقطةA (س أ،ص أ) بالنسبة للدولة أ، ويحقق التوازن الداخلي قبل التجارة في الدولة ب عند النقطة B(س ب، ص ب).

بعد قيام التجارة :

يتحدد المعدل الدولي عندما يمس المستقيم (ق) كل من منحنيي إمكانيات إنتاج كل من الدولتين، عند النقطةA (سَ أ، صَ أ) وعند النقطةB (سَ ب، صَ ب)، حيث وبعد تخصص الدولة أ في إنتاج السلعة س كثيفة العمل تتجه إلى إنتاج المزيد من السلعة س(سَ أ >.س أ) بينما تتجه الدولة ب إلى إنتاج المزيد من السلعة ص(صَ ب>ص ب).

أما عن وضع الاستهلاك التو ازني بعد التجارة فنلاحظ أن هناك نقطة توازن واحدة للدولتين تتحدد عندما يمس المعدل الدولي أعلى منحنى سواء ممكن على خريطة السواء

المشتركة بين الدولتين، وذلك عند النقطة C على منحنى سواء أعلى، وبالطبع فإن المكاسب المحققة بعد التجارة بالنسبة للدولتين إنما تتمثل في ذلك الانتقال من منحى سواء إلى منحنى سواء أعلى، والواقع خارج إمكانيات الدولتين[1].

المبحث الثاني: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

أولا: تعريف الاستثمار

إن مفهوم الاستثمار لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وتمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماها[2].

كما يعرف أيضا على انه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال اضافة وحدات انتاجية جديدة او استبدال الاصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة[3].

[1] سيد محمد عابد ، المرجع السابق ، ص 148

[2] محمد محمد أحمد سويلم ،(2009)،الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ،دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية ،منشأة المعارف بالإسكندرية ،ص 23

[3] مبارك سلوس ، (2001)،التسيير المالي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 56

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي FM1 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسية بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على إنه:

ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداريين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)[2].

[1] OECD.(1999).third Edition of the detailed benchmark of foreign direct investment. Paris . p07

[2] علي عبد القادر علي، (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد و الثلاثون ، ص 4

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر

مفاهيم أساسية

1-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر نال ومازال ينال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين والباحثين في محاولة منهم لتقصي الحقائق بشأن مختلف جوانبه، ومن الطبيعي جدا أن ينجر عن ذلك اختلاف هؤلاء في ذلك، الأمر الذي انجر عنه تعدد تعاريفه. وسنشير إلى مختلف هذه التعاريف فيما يلي:

1 - 1 تعاريف بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين.

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، نورد بعضها فيما يلي:

- عرف (Bertrand - Raymond) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مساهمة رأسمال" مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة.

أما كل من (Hess & Ross) يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب الشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10 % أو أكثر من أصول الشركة)". أما كوجيما (Kojima) عرفه بأنه

"تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الاستيلاء على إدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية ".

فالاستثمار يقود على التضحية بالمشاعر مجرد تأجيلها فعل كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل [1].

هذا ويتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلى من السلع المادية الجديدة المخصصة في تحقيق مزيد من الانتاج وهذا التعريف يشمل المعدات والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة والتغير في المخزون.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، فلقد ساهمت كل أشكال الاستثمارات في الوصول الى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية ويؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى.

والإسراع في التنمية لابد أن توكبه زيادة الاستثمارات، واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلال.

1 Raymond . Bertrand : Economie Financière International ، Paris ، édition PUF ،1997 ، p91

1_ Bussery . Charois . Analyse et Evaluation des Projets d investissements ، Paris ، 1999 ،p64

وبذلك نجد أن الاستثمارات مهمة للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي، كما أنه يعتبر عماد التنمية لاقتصاد البلد المضيف على المستوى الكلي.

إضافة الى أن الاستثمارات تؤثر على المحيط الاقتصادي والمالي فإنه يفتح الباب أمام المنافسة في السوق التجارية وتزيد من تنويع إنتاجية المؤسسات ومسايرة التطورات.

لذلك تسعى الدول جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير إيجابي على مختلف المجالات. وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي[1]:

أولا – الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة.

لقد أثبتت الكثير من الدراسات في هذا الشأن أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثبت بجدارة على الأقل أنه وسيلة تمويلية خارجية للقروض الأجنبية ويعود ذلك للأسباب التالية:

1- يعتبر كوسيلة تمويل بديلة من خلال أنه يمكن من تغطية العجز في ميزان المدفوعات في المدى القصير والمتوسط على الأقل، إلى جانب إمكانية الدول المضيفة من الحد من تفاقم المديونية الخارجية عن طريق اجتذابه، وذلك مقارنة بأشكال التمويل الخارجي.

2- درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية، أو اللجوء الى الاستدانة من الخارج عموما.

3- إمكانية التخلص او على الأقل التخفيف من الاثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج.

[1] Peter luider et Charles Kuiblerger ، économie internationale édition économica 4 1993، p559

4- يعتبر بمثابة شكل من أشكال التمويل الخاص بميزان المدفوعات والذي بطبيعته يحد من ازدياد المديونية الخارجية مع الإشارة الى انه في المرحلة الأولى يتضخم بسرعة ليسترجع في الأخير تدفق المداخيل ذات أهمية كبرى مقارنة بالاستثمار الأولي.

ثانيا – الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر تكميلي للموارد المحلية وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي

لكن ليس من المعقول ان يتم الاعتماد فقط على تلك الموارد المحلية وذلك للأسباب التالية:

1- محدودية الموارد المحلية وقصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية البرامج التنموية من التمويل خاصة في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل.

2- استنزاف الموارد المحلية بسبب التفاوت الخطير بين احتياجاتها التمويلية واستحقاقات المبالغ التي تم اقتراضها. حيث تأدي المديونية التي تنجم عن فعل اللجوء إلى التمويل الخارجي (القروض الخارجية) إلى التحويل العكسي للموارد التي تمتلكها الدول المستدانة وذلك من خلال خدمة الدين وإعادة الجدولة.

3- عدم إمكانية التوصل الى امتلاك تكنولوجيا ذاتية، مهارات إدارية، تسويقية، اختراق الأسواق، التنمية الصناعية.....الخ، من طرف الدول العربية خاصة عن طريق الاكتفاء بتعبئة المدخرات المحلية.

4- عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الاقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع المدخرات، والإجراءات العامة وتوجيهها بشكل محكم.

ثالثا: عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة ونتائجها [1].

لا تقتصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقط على كونه مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي وعنصرا مكملا للموارد المحلية، بل يمثل أحد العوامل لتدعيم وتحقيق عملية الخصخصة التي تسعا اليها البرامج الحكومية، ويمكن ذكر بعض فوائد الخصخصة:

1- إن متطلبات تدعيم الانفتاح الاقتصادي تستدعي ان يكون الشركاء المحليين والشركاء الأجانب جنبا إلى جنب لأجل إنجاح تحقيق الأهداف الموجودة من وراء جذب الاستثمارات الأجنبية.

2- تسهيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للقيام بعمليات شراء الشركات المملوكة للدول المضيفة وفقا لشروط تفاوض محددة بموجب برامج الخصخصة، أو بتجسيد عمليات الاندماج والتملك، بشرط أن تكون برامج الخصخصة فعالة وشفافة.

3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة غير مباشرة في زيادة درجة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، لكونه يعمل على تسريع عملية الخصخصة التي تعتبر كإجراء من إجراءات تكييف الاقتصادات مع التحولات العالمية، ومن ثم تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

4- بصرف النظر عن بعض الآثار السلبية المباشرة للتحول الى القطاع الخاص على العمالة، فإن الزيادة المتوقعة في الكفاءة والتوجه الابتكاري يستحق منافع اجتماعية إيجابية طويلة الأجل[2].

1_ فريد النجار، إدارة الاعمال الاقتصادية و العالمية، مفاتيح التنافسية و التنمية المتواصلة، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية ، 1998، ص 39

2- مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية ، تقرير بخصوص تمويل التنمية ، فيفري 2001، ص 412

رابعا: أهميته في نقل التكنولوجيا ومؤهلات التسيير والتنظيم[1].

لا شك أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له جوانب أخرى متعددة، ويمكننا توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

1- وصول أحدث التقنيات في مجلات الاستثمار والتي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد وزيادة المردود الاقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام وتصنيعها محليا.

2- سوف يترتب على قدوم مثل هذه التقنيات، متطلبات تطوير تقنيات الخدمات والمنافع العامة وزيادة الطلب عليها.

3- إيجاد ألية خلق المنافسة بين المستثمرين سوف يؤدي الى اهتمامهم بجلب أفضل التقنيات والأنظمة مما يشكل بعدا أخر في توطين التقنية.

4- يساهم أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة قدرة هذه الخدمات المالية التجارية، وذلك من خلال جلب رؤوس الأموال، والمعارف التكنولوجية، وإعادة هيكلة المشاريع غير الفعالة.

5- تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات المحلية في حال المحاكاة، أو عبر اثارة حماسها في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

[1] _ م/مسعف عايض العتيبي ، مقال بعنوان : دور الاستثمار في نقل التقنية . مجلة النشرة الصناعية ، العدد 157، السنة 24 ، المملكة العربية السعودية ، ص 24

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة عامل رئيسي لتحقيق النمو بالنسبة للدول المضيفة له، فانه بالموازاة يعتبر عاملا ديناميكيا أيضا لانتشار الشركات الأجنبية في الأسواق العالمية مع التدفقات الدولية لرأس المال....

كما يتميز بمزايا وعيوب، ومن هذا المنطلق يمكن الفصل بين أهداف ودوافع كل من الطرفين: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك أهداف الدولة المضيفة.

أولا – أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط والأهداف التالية [1]:

- التخلص من مخزون سلعي راكد (انتهاء دورة حياة المنتوج).
- التخلص من التكنولوجيا القديمة.
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم.
- التخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيفة.
- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة.
- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.
- اعتبارات استراتيجية أخرى (سياسية، عسكرية....)

ولقد فسر أو لخص بعض المفكرين والاقتصاديين كمثل (Michelet – charles albert)[2] ثلاث استراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل:

[1] _ فريد النجار :الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000، ص36

1- الاستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع المواد الأولية واستغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة.

2- الاستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق وذلك للنمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية والبحث عن أرباح جديدة.

3- استراتيجية التقليل من التكاليف وتهدف إلى استغلال اليد العاملة الرخيصة والاستفادة من الأجور المنخفضة وكذلك الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدول المضيفة (ضرائب /رسوم مجحفة) والاستفادة من تطبيق سياسات الباب المفتوح على العالم الخارجي.

ثانيا: أهداف الدولة المضيفة.

تسعي الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الى تحقيق اهداف استراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير اقتصاداتها، ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي [1] :

- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية وذلك لخلق مناصب شغل جديدة.
- الحصول على مستوى معين من المعارف التكنولوجية واكتساب المهارات، وتوفير الإدارة الحديثة والمتقدمة، الأمر الذي يؤدي الى تحسين الوضع التنافسي في الأسواق المحلية.
- تحقيق تقدم اقتصادي، وذلك بتوظيف عوامل انتاج محلية في محل الواردات من جهة وبناء اقتصاد تصديري قوي.
- تحسين المركز التنافسي للدولة من التوسع في الصناعات الخدماتية كالسياحة والتأمين والمصارف.

[1] _ فريد النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص _ فريد النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 36-37

- إعطاء دافع كبير لاستقطاب استثمارات دولية أخرى وذلك لاعتبارهم وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومنعشة للاستثمار المحلي.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: النظرية الكلاسيكية.

يرى معظم الاقتصاديون الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك أن معظم المنافع المجنية تعود على المستثمر الأجنبي، أو على الشركات متعددة الجنسيات، إذن فالاستثمارات الأجنبية المباشرة وجهة نظر الكلاسيك في مباراة من طرف وأحد، والفوز فيها مؤكد لصالح الشركات العابرة للقوميات، وليس الصالح الدول المستقبلية للاستثمار، وتدعم وجهة نظر الكلاسيك عدة مبررات يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

– صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية، بدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمار.

– ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الناتج والأرباح المحققة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة

ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات، قد يؤدي إلى إفراز أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية.

–الدخول من خلال تقديم أجور مرتفعة للعاملين فيها.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ،مصر ،1993 ،ص 237

إن وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة تكريس التبعية الاقتصادية للدولة الأم لشركات متعددة الجنسية.

ثانيا: النظرية الحديثة

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا طرفي الاستثمار (الشركات المتعددة الجنسيات و الدولة المضيفة) يربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الأخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، كما تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، و أيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول و خاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية الحديثة تشرح تدفق رأس المال على استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة الأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى [1]، و بذلك يرى الكثير من المفكرين الجدد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على: [2]

-الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

- المساهمة في إقامة علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل هذه الدول.

- إيجاد أسواق جديدة للتصدير.

- تقليل الواردات بسبب الحصول على منتجات جديدة.

[1] محمد العيد بيوض ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ،مرجع سبق ذكره، ص 19

[2] عبد السلام أبو قحفه ،اقتصاديات الأعمال و الاستثمار ،مرجع سبق ذكره ،ص 239

– نقل التكنولوجيات في مجالات الإنتاج، وممارسة الأنشطة الإدارية وغيرها.

ثالثا: نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية و تعود نشأة هذه النظرية إلى الستينات من القرن الماضي من خلال أطروحة الاقتصادي الأمريكي (StephenHymr) ستيفن هيمر و تعتمد هذه الأخيرة على احتكار القلة[1]

كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون المشروعات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وفي هذا الشأن يرى دوينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، إذن من هذا المنطق نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط الشركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة هروبا من المنافسة الكاملة.

نقد النظرية:

إن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار في الخارج وهذا أمر غير واقعي، كما أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول

[1] أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 1989، ص 47

حـول تفضـيلات الشـركات متعـددة الجنسـيات للتملـك المطلـق المشـروعات الاسـتثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات[1].

وفي الأخير نقول أن تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي في ظل نظرية عدم كمال الأسواق يرتبط بمدى مرونة الإجراءات التي تضعها الدول المضيفة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

رابعا: نظرية الحماية.

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، والتي أقرت أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

بصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، حيث يرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأصول المعرفة أو الخبرة التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديرها أو بيعها لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها[2].

[1] شكرود نظيرة ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر جامعة سكيكدة 2012 – 2013 ،ص 18

2_بلاصكة زكريا ، ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر ،جامعة سكيكدة 2012–2013،ص36

نقد النظرية:

من جملة الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أن ممارسة الحماية أصبح يتحقق بأساليب بديلة متاحة الأن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، حيث يوجد ضوابط لحماية براءات الاختراع على مستوى العالم، تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية[1].

خامسا: نظرية دورة حياة المنتوج

وتفسر هذه النظرية دوافع الشركات متعددة الجنسيات في توجيه استثمارها الى احدى الدول و تختلط هذه النظرية في مرحلتها الأولى مع نظرية عدم كمال الأسواق، اذ تعتمد الشركة على الميزة الاحتكارية التي تملكها في توجيه استثماراتها، و تبدا دورة حياة المنتج عندما تستطيع إحدى الشركات تقديم منتوج جديد و عندما يتم تشبع السوق و يقترب المنتوج من مرحلته الثانية و تستقر الطريقة الفنية لإنتاجه فان الشركة المنتجة تبدأ في البحث عن وسائل تخفيض تكاليف الإنتاج خوفا من المنافسة المحتملة و لذا فإنها تقوم باستثماراتها المباشرة الى هذه الدول بهدف تخطي عقبات الحماية ،فالشركات متعددة الجنسيات تفضل القيام بالاستثمار المباشر من خلال الامتلاك الكامل للأصول الإنتاجية بالبلدان المَضيفة.

[1] _ شعور حبيبة مرداوي ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و محددات التنمية المستدامة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008 ،ص 31

نقد النظرية:

ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل معينة، كما ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية[1].

[1] _ شكرود نظيرة ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص19.

الفصل الثاني :

الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية في الجزائر

دراسة تحليلية

المبحث الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي للتجارة الدولية في الجزائر

تعود الجذور النظرية لأثر الاستثمار على التجارة الدولية إلى نموذج هكشر–أولين في العقد الثالث من القرن العشرين. حيث خلص ذلك النموذج إلى أن نمط وإتجاه وشروط التجارة الدولية يعتمد على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لخدمات عناصر الإنتاج، وبصفة خاصة كل من خدمات عنصري العمل ورأس المال.

أولا: ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية

عجزت النظريات والنماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن إستيعاب العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، وذلك لاعتمادها الرئيس على افتراض عدم قابلية خدمات عناصر الإنتاج على التنقل الدولي. ولكن أدت التغيرات التكنولوجية التي شهدها العقد السادس من القرن العشرين إلى ظهور نماذج نظرية جديدة، وذلك لتقدم تفسيرا لتغير أنماط التجارة الدولية في تلك الفترة. ومن بين تلك النماذج يأتي نموذج دورة حياة المنتج، ويتم تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:[1]

- يظهر دور الاستثمار الأجنبي في أواخر مرحلة التقديم للمنتوج الجديد، وذلك من خلال رغبة الشركة الأم في الحفاظ على القوة الاحتكارية في السوق. وبالتالي يصبح أمام تلك الشركة أحد الخيارين إما الاستمرار في الانتاج المحلي لتلبية حاجات التصدير، أو تقديم تراخيص الإنتاج وفتح فروع للشركة الأم في الخارج. ويوقف الاختيار على المفاضلة بين النفقة الحدية للإنتاج في الداخل معدلاً ببعض المتغيرات مثل نفقات النقل والتعريفة الجمركية وغيرها من جانب، ونفقة الإنتاج في الخارج من جانب آخر.

[1]–Gandolfo Giancarlo, 2014, PP.168–169.

- وقد إستطاع كل من (Hirsch),1976و Helpman,1984 من تقديم تحليل تفصيلي لتلك المفاضلة والعوامل المؤثرة في إتخاذ القرار من جانب الشركة الأم.
- ويزداد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مرحلة النضج ومرحلة النمطية (التدهور)، حيث يتم نقل العملية الإنتاجية خارج دولة الشركة الأم إلى بقية الدول المتقدمة، وذلك أثناء مرحلة النضج. بينما يتم نقل العملية الإنتاجية إلى الدول النامية، وذلك أثناء المرحلة الأخيرة المرتبطة بنمطية المنتج، وذلك للإستفادة من إنخفاض نفقات الإنتاج.

وقد إستطاع (Kojima)خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين من تقديم تحليل لربط نظريات التجارة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على اليابان.

حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد متطلب رئيس لزيادة المنافسة والكفاءة على المستوى الدولي، وكذلك لتحسين عمليات الانتاجية للدول وفيرة الموارد الطبيعية حيث أوضحت أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر في قرار الاستثمار الدولة للشركات وهم:

الموارد الطبيعية والخدمات عنصر العمل وتطبيق نظام الصورة أيضا أشار إلى أن هناك استثمار أجنبي محفز لشروط التجارة وأخر مضاد لشروط التجارة وقد يعاب على تلك الآراء عدم القدرة على تقديم تفسي الاستثمار لأنماط الاستثمار الاجنبي المباشر المختلفة بين الاستثمار الرأسي والخلفي[1].

يضاف لما سبق أن(Helpman)قدم نموذج للتوازن العام في التجارة الدولية، متضمناً دور جوهري للشركات متعددة الجنسيات، حيث تضمن النموذج عناصر للملكية والمواقع، وقد خلصت إسهامات(Helpma n) إلى أن الشركات تتسم بتباين إنتاجيتها

1- & Nayak ChoudhuryK2014 ،16-17pp

وهو ما يؤثر على قرار الاستثمار الدولي من عدمه، وكذلك دور التجارة بين الشركات وبين الصناعات وبصفة عامة تحيز غالبية الشركات اختيار المواقع الانتاجية منخفضة النفقات لتعظيم الأرباح[1].

ومنذ الألفية الثالث اتجه جانب من الدراسات التطبيقية للربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي الاقليمي، فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة Yeyati etal، 2003، تحليل لأثر اتفاقات التجارة الاقليمية على توطن الاستثمار الاجنبي المباشر بالتطبيق على 20 دولة مطبقة للاستثمار (من دول (OECD و60دولة مستقبلة لاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال فترة ما بين 1982-1999. وقد تم استخدام عدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة، مثل الناتج في كل من الدولة المصدرة والمستقبلة لاستثمار، وكذلك الخصخصة والتضخم والتجارة ورأس المال لكل عامل. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها اتفاقات التجارة الاقليمية قد تؤثر ايجابيا على تدفقات الاستثمار الاجنبي، بالنسبة الدولة المضيفة والمصدرة (كأعضاء في اتفاق تجاري اقليمي) بنسبة 27% في المتوسط.

ثانيا: علاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر:

تؤثر التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تفضل الشركات المستثمرة التوجه نحو الدول التي تقوم بتحرير تجارتها الدولية بشكل تام وسوف نحاول تحديد العلاقة المشتركة بين هذين المصطلحين الاقتصاديين.

يمكن لسياسات التجارة الدولية تحفيز الاستثمار الأجنبي بطرق متعددة، أن فرض تعرفا عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات، يعطل ذلك اجراءات حماية التجارة. أن مكاسب المتحققة من هذا الاجراء

[1] -Helpman،1984، p470.

قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر منجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الانتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، وهكذا تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الانتاج من أجل التصدير. لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة. وبالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير[1].

ثم اسناد هذه النتائج بدراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموعة مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع الصناعة التحويلة في الدول الأسيوية المفتوحة نسبيا كان (45) في عام 1992، حين كانت النسبة المناظرة في دول أمريكا اللاتينية المحمية نسبيا(23) فقط، فضلا عن ذلك فإن اتفاقيات التجارة الاقليمية أثرا واضحا على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، في سبيل المثال ، الاتفاقيات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة ، والاتحادات الجمركية(اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)،كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوربي أفضا مثال علة التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى علاقة مركبة، إذ ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية واليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة مما زاد بالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة والتجارة داخل شبكة الشركة من جهة ثانية[2].

بات من المتوقع مع الاتجاه العام لتحرير التجارة والانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد شهدت الألفية ظاهرة تدويل واسع للنشاط الاقتصادي يكمن ان تعز إلى زيادة معدلات العولمة

[1] – حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة لتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه ،(غير منشورة).جامعة الجزائر، 2006، ص244

[2] – أيمن النحرواي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص 115

وقد أسهم تحرير التجارة الدولية بلا شك في زيادة عدد الشركات التي تحاول استكشاف الأسواق خارج حدودها الوطنية.

كما تساهم خفض الرسوم الجمركية، في انخفاض تكاليف النقل والموصلات الأمر الذي جعل من المجدي تقسيم عمليات الانتاج بشكل الذي تستطيع أن تتخصص في مرحلة معينة من الانتاج وبالتالي ارتفع عنصر الواردات والصادرات الدول المضيفة، الأمر الذي دعم وزاد من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة [1].

الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أسرع الأنشطة الاقتصادية نموا، في جميع أنحاء العالم بعد التجارة الدولية، حيث بلغ حوالي 1،5 ترليون دولار في عام 2011، منخفضا بنسبة 32 %عن أعلى قيمة حققت في عام 2008 والبالغة 1،89 تريليون دولار.

ثالثا : تحرير التجارة لاستثمارات الدولية[2]:

لعل الاتجاه الجديد في العلاقات الدولية يكمن في إلغاء أو تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية والاستثمارات، ولتحقيق هذا الهدف استعملت عدة آليات تمثلت في الاصلاحات في السياسات التجارية والاتفاقات العالمية والاقليمية.

أ/- اصلاح السياسات التجارية:

فمنذ أواسط الثمانينات هناك ترويج متنامي لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا، وهذا في إطار الدعوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية ويسهم في الاندماج الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية

[1] محمد عبد الحميد محمد شهاب ، أثر الانضمام إلى منظمات التجارة العالمية في زيادة التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مقالات الاقتصادية ، كلية العلوم الادارية ، الرياض ، السعودية ،العدد 66، 2013، ص26

[2] World+ Investment Report) New York :UNCTAD.2012

ومن بين هذه الأخيرة نفسها، فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص واقتصاديات الانتاج الموسع.

وقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، وفي العديد من الحالات كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن الجهود التكيف المدعومة من البرامج الصندوق البنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية وأزالت الحماية عن الصناعات المحلية وقامت بترشيد هيكل التعريفات. ومن جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية والغير جمركية على السواء.

وعموما دفعت برامج التكييف الهيكلي للبلدان النامية لتبني سياسة الانتاج الموجهة للتصدير بدلا من احلال الواردات مرفقة بتبني سياسيات تجارية ومالية مساندة وذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عنها من نمو وتنمية. وعلى وجه العموم، فإن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي دفعت بالبلدان النامية على طريق تحرير التجارة إلى مدى أبعد بكثير مما هي مطالبة وملتزمة به في إطار النظام التجاري العالمي والاتفاقيات الجديدة عقب جولة الأرغواي.

والمفارقة هي أن هذه البلدان تتعرض للضغط من أجل تحرير نظم تجارتها الدولية، وفي حين تطبق الدول الصناعية المتقدمة الحماية ضد منتجات البلدان النامية المصدرة إليها[1].

[1] – فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص105

ب/- اصلاح النظام التجاري العالمي:

بعد جهود بدأت منذ عام 1947 تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية والجمركية وغير الجمركية علة السلع، وفتح السواق لإتاحة أوسع للمنافسة الدولية، برزت بعد انتهاء جولة الأورغواي عام 1994منظمة التجارة العالمية WTO، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل من 4%[1].

لعل من الأثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي، أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطار للتجارة العالمية. ففي الأجل البعيد يتوقع أن تساهم نتائج هذه الجولة في تعزيز أواصر العولمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وتسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز ولا قيود.

بالإضافة إلى مقاييس الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]- حشماوي محمد، مصدر سبق ذكره، ص214

مقاييس الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية

المقاييس	الآثار الاقتصادية المتوقعة
1/-حوافز الاستثمار	
• الاعفاءات الضريبية	التـأثير فـي موقـع الاسـتثمار الـدولي
• الاعفاءات الجمركية	واختيار دولة مضيفة دون غيرها
• الدعم	
• منح الاستثمار	
2/- متطلبات الاداء	تقيد ملكية الاستثمار
• الشروط المحلية للملكية	تتطلب تحويل التكنولوجيا
• شروط الترخيص	تقيد التحويلات المالية
• شـــروط تحويـــل رأس المـــال والأرباح	تقيد التحويلات المالية
	قيود الانتاج
• شروط العملات الأجنبية	الإحلال محل الدول المنافسة
• قيود التصنيع	الإحلال محل الدول المنافسة
• شـــروط تحويـــل التكنولوجيـــا المتقدمة	الإحلال محل الدول المنافسة
	الإحلال للواردات
• شروط المنتج	تقييد الصادرات
• شروط الميزان التجاري	التسعير التراكمي للواردات
• شروط التصدير	
• شروط الإحلال محل الواردات	

المصدر: فريد النجار، مرجع سابق ذكره، ص 64

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بعرض مراحل الدراسة القياسية كجانب وصفي لخطوات الدراسة القياسية التي قمنا بها في المبحثين المواليين.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية :

قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، لذلك نستخدم مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود اتجاه في السلسلة. و هناك نوعان من النماذج غير المستقرة : [1]

أولا: اختبار ديكي فولر البسيط (DF-1979)

يقترح ديكي فولر اختبار فرضية العدم التالية :

$$\begin{cases} H_0: |\varphi| = 1 \\ H_1: |\varphi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر، و لإختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية بإستعمال طريقة المربعات الصغرى :

النموذج الأول : $X_t = \varphi X_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $X_t = \varphi X_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث : $X_t = \varphi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

نقوم بتقدير معالم φ نرمز لها نرمز لها $\hat{\varphi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل اختبار Student.

إذا كان $t_{\hat{\varphi}_1} > t_{tab}$: اذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire) و بالتالي السيرورة (Processus) غير مستقرة .[1]

[1] - Regis Bourbonnais. Opcit.p230.

ثانيا: اختبار ديكي فولر المطور : Augmented Dickey–Fuller (ADF)

في النماذج السابقة عند استعمالنا لإختبار ديكي فولار البسيط، فإن النماذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افترضا، و بذلك أهملنا احتمال ارتباط الاخطاء، لذلك فإن اختبار ديكي فولر المطور (ADF test1981) عمل على إدراج هذه الفرضية.

إن اختبارات ADF ترتكز على فرضية ($H_1: |\varphi_1| < 1$)و على التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج التالية : [2]

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (4) \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5) \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (6) \end{cases}$$

نستطيع أن نحدد القيمة P حسب معيار AKAIKE أو معيار Schwarz.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1}، حيث $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$، $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$، Y_{t-2}،.....إلخ، و يتم ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي .[3]

[1] - Regis Bourbounnais ; économétrie, 6eme édition, Dunod, paris, 2005, p231.

[2] - Regis Bourbounnais **; « économétrie »,** op cit , p234

[3] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 623.

ثالثا: اختبار فيليبس و بيرون (Phillips– perrn) 1988 :

يبنى هذا الاختبار على تصحيح لا معلمي لإحصائية ديكي فولر، و من أجل الأخذ بعين الاعتبار اختلاف تباين الأخطاء .

و يتم هذا الاختبار عبر 4 مراحل هي :

- تقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية (MOC)للنماذج الأساسية لاختبار ديكي فولر و حساب الإحصائيات المناسبة، و ليكن ε_t مقدر الأخطاء .
- تقدير التباين المسمى بتباين على الأمد القصير و المعطى كما يلي :

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^2$$

- تقدير عامل التصحيح S_t^2 و المسمى التباين على الامد الطويل المؤسس انطلاقا من بنية التباين المشترك لبواقي النماذج السابقة المقدرة بحيث تقودنا التحويلات المنشأة إلى توزيعات متشابهة لتوزيعات ديكي فولر، أما الصيغة الرياضية لعامل التصحيح هي كما يلي :

$$\boldsymbol{s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^2 + 2\sum_{i=1}^{t}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{i=t+1}^{n} \varepsilon_t \varepsilon_{t-i}}$$

و لتقدير هذا التباين للأمد الطويل يجب تحديد عدد التأخير l و المقدر بدالة عدد المشاهدات كما يلي :

$$\boldsymbol{l = 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}}$$

- حساب إحصائية فيلبس و بيرون و التي تعطى بالصيغة التالية :

$$t_{\hat{\varphi}_1} = \sqrt{k}.\frac{(\hat{\varphi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث :

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$$

اذا كان ε_t تمثل تشويشا ايضا فإن k=1

المطلب الثانـــي: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر :

يعد اختبار غرانجر Engel and Granger من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك ، حيث اعتمدا على اختبار الفرص الصفري القائل بـ: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت بها جذر وحدة ،أي غير مستقرة ،فيمكن قبول الفرض الصفري بعدم وجود تكامل مشترك في المعادلة ،أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين ، ويشمل هذا الاختبار خطوتين[1]:

أولا: تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

وتشمل على تقدير انحدار التكامل من خلال العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرين X_t و Y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية: $Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$

[1] - كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسيع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1947-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة التاسعة ، العدد التاسع والعشرون، جامعة الكوفة، 2013، ص ص 224، 225.

شرط أن تكون المتغيرات من نفس الدرجة ، ويتم التأكد من ذلك باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة .

تم اختبار استقرار البواقي (ε_t) فإذ تم قبول فرضية العدم $(H_0: \beta_1 = 0)$ نستنتج بأن سلسة البواقي المقدرة تحتوي على جذر الوحدة ، أي أنها غير مستقرة ،ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات السلاسل الزمنية في النموذج ، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم.

ثانيا: تقدير النموذج

وتشمل على تقدير نموذج تصحيح الخطأ ErrorCorrection Model إذ يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين X_t و Y_t متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة في الأجل القصير، وبعد ذلك بإدخال البواقي المقدرة في الانحراف كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصيرة بجانب فروق المتغيرات الأخرى كما في المعادلة الآتية :

$$\Delta Y_t = \propto_1 \Delta X_1 + \propto_2 \varepsilon_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ان : Δ الفرق الأول ; ε_t: حد الخطأ، سالب الإشارة و معنوي احصائيا ; ε_{t-1} : حد تصحيح الخطأ .

المبحث الثالث : دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

تتميز سلاسل المتغيرات محل الدراسة بالعديد من الخصائص المتعارف عليها في كافة السلاسل الزمنية، ولهذا سوف نقوم في هذا المبحث برصد وتتبع تلك الخصائص.

المطلب الأول: التحليل البياني لسلاسل متغيرات الدراسة

أولا: تحليل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر

يظهر من خلال الشكل الموالي تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فتؤة الدراسة ، حيث يتبين لنا عدم استقرار السلسلة بالعين المجردة، ولاثبات ذلك يجب الاعتماد على اختبار الاستقرارية.

الشكل رقم(1): **تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر**

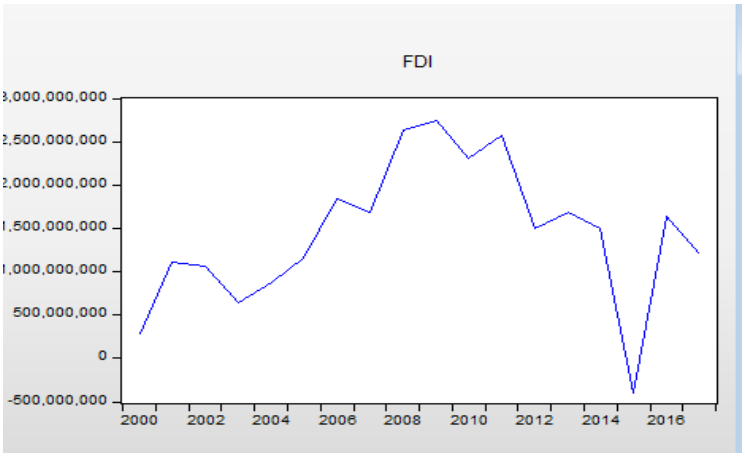

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

ثانيا: تحليل تطور حجم التجارة الخارجية

يظهر من خلال الشكل الموالي تطورات حجم التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة ، حيث يتبين لنا عدم استقرار السلسلة بالعين المجردة، ولإثبات ذلك يجب الاعتماد على اختبار الاستقرارية.

الشكل رقم(2):تحليل تطور حجم التجارة الخارجية

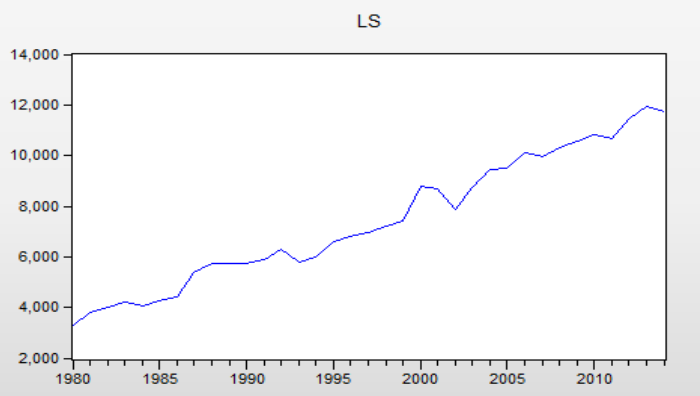

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

ثالثا: تحليل تطور حجم الصادرات

يظهر من خلال الشكل الموالي تطورات حجم الصادرات خلال فترة الدراسة ، حيث يتبين لنا عدم استقرار السلسلة بالعين المجردة، ولإثبات ذلك يجب الاعتماد على اختبار الاستقرارية.

الشكل رقم(3):تحليل تطور حجم الصادرات

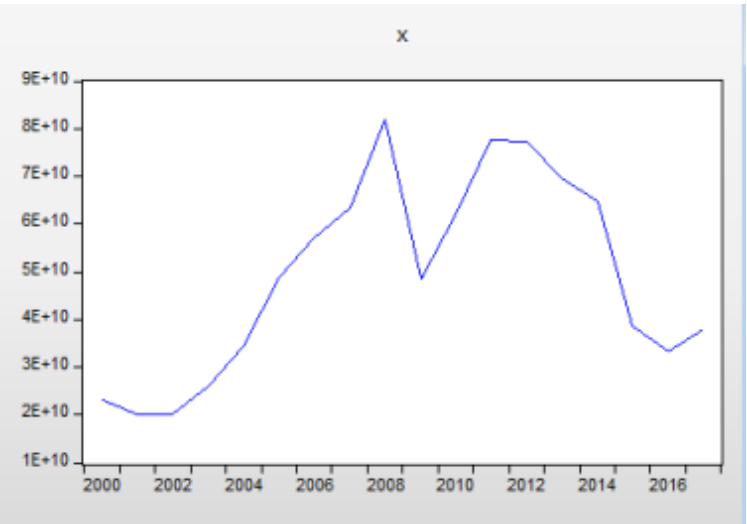

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

رابعا: تحليل تطور حجم الواردات

يظهر من خلال الشكل الموالي تطورات حجم الواردات خلال فترة الدراسة ، حيث يتبين لنا عدم استقرار السلسلة بالعين المجردة، ولإثبات ذلك يجب الاعتماد على اختبار الاستقرارية.

الشكل رقم(4):تحليل تطور حجم الواردات

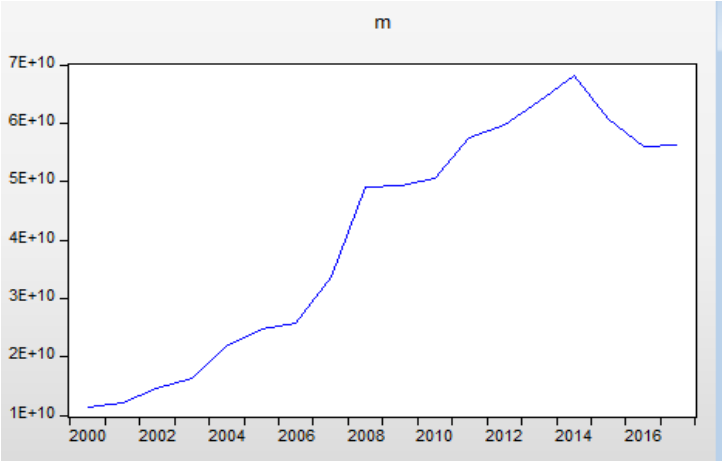

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

المطلب الثانـــي: دراسة وصفية لمتغيرات الدراســة.

أولا: دراسة وصفية لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر

نرمز لسلسلة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر برمز (FDI) حيث تتكون هذه السلسة من 18 مشاهدة ممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2016 ،يتبين بوضوح الزيادة المتتالية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة و لقد انحصرت قيم هذا الأخيرة بين اقل قيمة -4.03^{08} سجلت سنة 2015 و اكبر قيمة 2.75^{09} سجلت سنة 2009بمتوسط 1.50^{09} و انحراف معياري 8.25^{08} و الذي يبين تشتت قيم السلسلة عن متوسطها.

ثانيا: دراسة وصفية لسلسلة التجارة الخارجية

نرمز لسلسلة السنوية للتجارة الدولية برمز (lt) حيث تتكون هذه السلسة من 18 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2014 ،يتبين بوضوح الزيادة المتتالية للتجارة الدولية خلال فترة الدراسة و لقد انحصرت قيم هذا الأخيرة بين اقل قيمة 3276,82 سجلت سنة 1980 و اكبر قيمة 11963,00 سجلت سنة2013 بمتوسط 7434,53 و انحراف معياري 2589,186 و الذي يبين تشتت قيم السلسلة عن متوسطها.

ثالثا: دراسة وصفية لسلسلة الصادرات EX

نرمز لسلسلة السنوية للصادرات برمز (EX) حيث تتكون هذه السلسة من 18 مشاهدة ممتدة من سنة 2000إلى غاية2017 ،يتبين بوضوح الزيادة المتتالية للصادرات خلال فترة الدراسة و لقد انحصرت قيم هذا الأخيرة بين اقل قيمة2.01^{10} سجلت سنة 2002 و اكبر قيمة8.20^{10} سجلت سنة2008 بمتوسط 4.86^{10} و انحراف معياري2.08^{10} و الذي يبين تشتت قيم السلسلة عن متوسطها.

رابعا: دراسة وصفية لسلسة الواردات IM:

نرمز لسلسلة السنوية الواردات برمز (IM)حيث تتكون هذه السلسة من 18مشاهدة ممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2017 ،يتبين بوضوح الزيادة المتتالية للواردات خلال فترة الدراسة و لقد انحصرت قيم هذا الأخيرة بين اقل قيمة 1.14^{10} سجلت سنة 2000 و اكبر قيمة 6.83^{10} سجلت سنة 2015 بمتوسط 4.92^{10} و انحراف معياري 2.01^{10} و الذي يبين تشتت قيم السلسلة عن متوسطها.

المبحث الرابع : نمذجة قياسية لعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الخارجية

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تقدير علاقة التكامل طويل الأجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل و حجم الإصدارات وحج الواردات كمتغيرات تابعة

المطلب الأول: اختيار استقرارية سلاسل المتغيرات محل الدراسة

نقدم في الجدول في الموالي نتائج اختبار ديكي فولر المطور و اختبار فليبس وبيرون لسلاسل الزمنية LTAtt لنماذج (3)، (4) و (6) بدرجة تأخير P وتأخذ وفق الاختيار الالي بالاعتماد على معيار AKaike .

الجدول رقم(1): دراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة

		FDI		LEX		LIN		القيم الحرجة	
نوع الاختبار		ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
السلسلة الاصلية	1	-0.74	-0.73	-0.43	-0.38	0.01	2.29	-1.96	-1.96
	2	-2.31	-2.70	-1.55	-1.60	-2.28	-2.31	-3.09	-3.05
	3	-2.21	-2.49	-0.82	-0.47	0.9	0.64	-3.79	-3.71
سلسلة الفروق	1	-1.55	-6.36	-3.33	-3.36	-0.87	-1.98	-1.97	-1.96

الأولى	2	−1.50	−6.14	−3.28	−3.31	−0.52	−2.68	−3.11	−3.06
	3	−3.36	−6.30	−3.29	−4.28	−3.95	−4.47	−3.75	−3.73

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

من خلال الجدول رقم و بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية تشير النتائج الى أن جميع السلاسل مستقرة عند مستوى معنوية 1%و 5%و 10 %، و من ثم يمكن القول بأن جميع المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى ,(1)I.

و هذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى و لكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، و بالتالي يمكن اجراء التكامل المشترك بنموذج جوهانسن .

ملاحظة : اختبار ديكي فولر المطور تم اختيار درجة الابطاء وفق الاختبار الالي باستخدام طريقة AKAIKE .

اختبار فليبس و بيرون درجة التأخير

$$\boldsymbol{l = 4\left(\frac{18}{100}\right)^{2/9}} \approx 3$$

المطلب الثانـــي: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر:

يعد اختبار انجل غرانجر Engel and Granger من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، حيث اعتمدا على اختبار الفرص الصفري القائل بـ: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

أولا: نتائج تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك :

جـدول رقـم (2): نتـائج تقـدير العلاقـة طويلـة الاجـل بـين الاسـتثمار الأجنبـي و الصادرات

Dependent Variable: LEX
Method: Least Squares
Date: 06/11/19 Time: 19:13
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.98912	0.183083	131.0289	0.0000
FDI	3.66E-10	1.11E-10	3.311425	0.0044

R-squared	0.406650	Mean dependent var	24.51941
Adjusted R-squared	0.369566	S.D. dependent var	0.474172
S.E. of regression	0.376492	Akaike info criterion	0.988600
Sum squared resid	2.267942	Schwarz criterion	1.087531
Log likelihood	-6.897403	Hannan-Quinn criter.	1.002241
F-statistic	10.96554	Durbin-Watson stat	0.922010
Prob(F-statistic)	0.004412		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

- **طبيعة العلاقة الانحدارية:**

. بناءا على اختبار ستيودنت (t) وبعد ملاحظة قيم (t- Statistic) وكذا القيم الاحتمالية (Prop) عند مستوى معنوية 5%، يتضح معنوية معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، كما يتضح وجود علاقة طردية بين المتغيرتين الأخيرتين، بينما أظهرت النتائج عدم معنوية معلمة متغير **معامل التحديد R:**

بالنسبة لمعامل التحديد بين تغيرات تغيرات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات فقد بلغ (R – Squared =40.66)، فهو يعبر عن قدرة تفسيرية متوسطة للنموذج، أي أن المتغير المستقل تفسر ما نسبته 40.66 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حجم الصادرات)،في **معنوية النموذج:**

. تظهر النتائج الموضحة في الجدول أعلاه معنوية احصائية فيشر (Prob=0044) ، في حين وقدرت قيمة F-Statistic ب 10.96

مشكلة الارتباط الذاتي:

كما تظهر النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة احصائية داربين واتسون تقدر ب: (DW=1.00) ، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

بناء على التحليل السابق يتضح بأن النموذجين مقبولين إحصائيا.

ثانيا: نتائج اختبار جذر الوحدة لبواقي التقدير

جدول رقم (3): نتائج اختبار جذر الوحدة لبواقي التقدير

	القيمة المحسوبة		القيم الحرجة		الاحتمال الحرج	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
نموذج 1	−2.25	−2.20	−1.26	−1.96	0.02	0.03
نموذج 2	−2.19	−2.11	−3.05	−3.05	0.21	0.24
نموذج 3	−2.41	−2.40	−3.71	−3.71	0.35	0.30

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

من خلال القيم الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن سلسلة بواقي العلاقة التقديرية مستقرة، وهو ما تدل عليه احصائية القيمة المحسوبة التي جاءت أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%، مما يعني .وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من تغيرات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل، وحجم الصادرات كمتغير تابع من جهة أخرى.

ثالثا: نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي و الواردات

جدول رقم (4): نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي و الواردات

Dependent Variable: LIM
Method: Least Squares
Date: 08/25/19 Time: 18:49
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.80098	0.283339	84.00169	0.0000
FDI	3.24E-10	1.71E-10	1.890906	0.0769

R-squared	0.182653	Mean dependent var	24.26961
Adjusted R-squared	0.131569	S.D. dependent var	0.625242
S.E. of regression	0.582661	Akaike info criterion	1.862015
Sum squared resid	5.431892	Schwarz criterion	1.960945
Log likelihood	-14.75814	Hannan-Quinn criter.	1.875656
F-statistic	3.575527	Durbin-Watson stat	0.248753
Prob(F-statistic)	0.076886		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

- **طبيعة العلاقة الانحدارية:**

. بناءا على اختبار ستيودنت (t) وبعد ملاحظة قيم (t– Statistic) وكذا القيم الاحتمالية (Prop) عند مستوى معنوية 5%، يتضح معنوية معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات، كما يتضح وجود علاقة طردية

معامل التحديد R:

بالنسبة لمعامل التحديد بين تغيرات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات فقد بلغ (R – Squared =18,28)، فهو يعبر عن قدرة تفسيرية ضعيفة للنموذج، أي أن المتغير المستقل تفسر ما نسبته 18,28 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حجم الواردات)،في **معنوية النموذج:**

. تظهـــر النتـــائج الموضـــحة فـــي الجـــدول أعـــلاه معنويـــة احصـــائية فيشـــر (Prob=0,076) ، في حين وقدرت قيمة F-Statistic ب 3,57

مشكلة الارتباط الذاتي:

كما تظهر النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة احصائية داربين واتسون تقدر ب: (DW=1.87) ، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

بناء على التحليل السابق يتضح بأن النموذجين مقبولين إحصائيا

جدول رقم (5): نتائج اختبار جذر الوحدة لبواقي التقدير

	القيم المحسوبة		القيم الحرجة		الاحتمال الحرج
نوع الاختبار	ADF	pp	ADF	PP	PP
نموذج 1	-1.25	-1.25	-1.26	-1.96	0.18
نموذج 2	-1.02	-1.00	-3.05	-3.05	0.71
نموذج 3	-3.02	-3.46	-3.71	-3.71	0.15

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS:10)

من خلال القيم الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن سلسلة بواقي كلا العلاقتين مستقرة، وهو ما تدل عليه احصائية القيمة المحسوبة التي جاءت أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%، وذلك في كلا النموذجين، ولكلا العلاقتين. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من تغيرات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل، وحجم الواردات كمتغير تابع من جهة أخرى.

تشير كل الخطوات السابقة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

الخاتمة

الخاتمة :

لقد مر مفهوم الاستثمار الأجنبي بعدة مراحل أولاها تمثلت بالصورة التقليدية للاستثمارات المرتبطة بالسيطرة الاستعمارية، و المتمثلة في تصدير رأس المال الأجنبي من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة في شكل مشاريع تتعلق باستغلال ثرواتها و مواردها الأساسية. و استمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية و بدأ بعدها الاستثمار الأجنبي يتخذ أسلوب المساعدات و المنح المالية و الفنية. و بعد 1973 ظهرت القروض المشتركة من خلال مؤسسات التمويل الدولية التي استمرت لغاية 1982 حين عجزت العديد من الدول النامية عن تسديد مديونيتها الخارجية .

و في خضم أزمة المديونية العالمية و تعقد اجراءات الحصول على قروض أو منح رسمية، زادت حاجة الدول النامية إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة، فكان التوجه نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها خير بديل لما يتوفر في هذا النوع من التمويل من مزايا متعددة .

لقد تعددت أشكال و أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر و اختلفت الآراء و الأدبيات الاقتصادية ما بين مؤيد و معارض له و ظهر تيار يدعو إلى التوفيق ما بين وجهتي النظر هاتين، و ينتهج سياسة الاعتدال من خلال عدم الافراط في جذب تلك الاستثمارات و أنه لابد من وضع أسس و قواعد منظمة لها لتحقيق أفضل النتائج.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية في الوقت الراهن من الوسائل المرغوبة في تمويل و تسريع عملية التنمية الاقتصادية. و يأتي هذا الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية في ضوء ما تعانيه اقتصاديات الدول النامية من قصور في وسائل التمويل المحلية و الخارجية و لأهميته في سد فجوة الادخار و فجوة احتياطي العملات الأجنبية و الفجوة بين ايرادات و نفقات

الدولـة و فجـوة المهـارات الإداريـة. و نتيجـة لـذلك ازداد حجمـه مـن حيـث الرصـيد و المعاملات الناشئة عنه .

و بعد أن كان الاستثمار الاجنبي المباشر ليس فقط في التمويل المباشر لعملية التنمية بل لأهميته في دعم العملية التنموية بشكل غير مباشر نتيجة لمنافعه المتعلقة بالإنتاجية و انتقـال التكنولوجيـا و أسـاليب الانتـاج و الادارة الحديثـة و تـدريب الكـوادر البشـرية بالإضافة إلى امكانية الانفتاح على الأسواق العالمية، فقد اتجهت كافة الدول المتقدمة و الناميـة إلـى تقـديم الحـوافز الاداريـة و التشـريعية و الاجرائيـة لاسـتقطاب هـذه التـدفقات الأجنبية و توطينها للاستفادة منها. و هناك العديد من الدول التي اعتمدت الاستثمار الأجنبي المباشر كركيزة للتنمية و النهوض باقتصاديات للوصول إلى مرحلة النمو الذاتي و من هذه الدول الصين و الهند.

لقد نجحت هذه الدول بفضل السياسات الكلية و الجزئية المشجعة للاستثمار الاجنبي و بـالأخص المباشـر منـه فـي تحويـل اقتصـادياتها إلـى جـزء مهـم مـن الاقتصـاد العـالمي الحـديث، فحققـت معـدلات نمـو اقتصـادي عـالي، و زادت صـادراتها و انخفضـت نسـب البطالة فيها و اكتسبت مؤسساتها المحلية مهارات تخطيط و ادارة مالية حديثة و تعرفت على تكنولوجيا انتاج حديثة مكنت منتجاتها من دخول الأسواق العالمية مما جعل تجربة هذه الدول التنموية مثالا يحتذ به .

لقد وجدت الدراسة ان الجزائر كغيرها من الدول النامية قد مرت بالعديد من الظروف الاقتصادية و السياسية الصعبة و المتقلبة التي عمقت حاجتها للتمويل الخارجي للوصول إلى النمو الذاتي. فعمدت الجزائر خاصة مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى وضع و ترسيخ الأطر المؤسسية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات التـي تتناسـب و احتياجـات الاقتصـاد الـوطني و بمـا ينسـجم و تنافسـية القطاعـات

الاقتصادية المختلفة. و قد نجحت في ذلك إلى حد ما نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية المترتب عن قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية و كذلك الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر و ما ترتب عنها من المحفزات المالية و التشريعية و الاجرائية المقدمة للمستثمر الاجنبي بالإضافة إلى الشروع في عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية و تفعيل دور القطاع الخاص و تحرير التجارة و الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق ابرام العديد من الاتفاقيات التجارية و الاقتصادية الثنائية و الاقليمية و الدولية بالإضافة إلى ارتفاع اسعار النفط منذ 2001.فبعد ان كان حجم الاستثمار الاجنبي في الجزائر 480 مليون دولار سنة 2000، بلغ ذروته عام 2009 ليصل إلى حوالي 2.75 مليار دولار مما جعل الجزائر تحتل المرتبة الاولى على المستوى الافريقي في مجال استقطاب الاستثمارات الاجنبية مع توقع ان تتمكن الجزائر من استقطاب 4.2مليار دولار في العام 2020على ان تصل حجم الاستثمارات 5.5 مليار دولار بحلول العام 2025 و ذلك تبعا للتقرير الصادر عن وحدة استخبارات العالم الاقتصادي التابعة لمجلة ايكونوميست البريطانية بالتعاون مع برنامج كولومبيا حول الاستثمار الدولي تحت عنوان توقعات الاستثمار العالمي ..ازدهار أم تراجع ؟..وفقا للمقاييس العالمية فان البيئة الجزائرية ما زالت تمتلك من المقومات ما يؤهلها لاجتذاب المزيد و الافضل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية :

1. أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 1989.
2. أيمن النحرواي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.
3. جالبرايت (ج.ك) ، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت،2000.
4. جمال جويدان الجمل ،"التجارة الدولية "،الطبعة العربية الأولى ،مركز الكتاب الاكاديمي ،عمان الأردن ،2010.
5. شعور حبيبة مرداوي ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و محددات التنمية المستدامة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008 .
6. شكرود نظيرة ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر جامعة سكيكدة 2012 – 2013 .
7. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ،مصر ،1993 .
8. فريد النجار :الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000.
9. فريد النجار، إدارة الاعمال الاقتصادية و العالمية، مفاتيح التنافسية و التنمية المتواصلة، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية ، 1998.
10. مبارك سلوس ، (2001)،التسيير المالي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.

11. محمد عبد الحميد محمد شهاب ، أثر الانضمام إلى منظمات التجارة العالمية في زيادة التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مقالات الاقتصادية ، كلية العلوم الادارية ، الرياض ، السعودية ،العدد 66، 2013.

12. محمد محمد أحمد سويلم ،(2009)،الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ،دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية ،منشأة المعارف بالإسكندرية .

13. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1991.

قائمة المذكرات و الرسائل :

14. بلاصكة زكريا ، ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر ،جامعة سكيكدة 2012-2013.

15. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة لتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه ،(غير منشورة).جامعة الجزائر، 2006.

قائمة المجلات و المقالات :

16. علي عبد القادر علي، (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد و الثلاثون .

17. كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسيع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1947-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة التاسعة ، العدد التاسع والعشرون، جامعة الكوفة، 2013.

18. م/مسعف عايض العتيبي ، مقال بعنوان : دور الاستثمار في نقل التقنية . مجلة النشرة الصناعية ، العدد 157، السنة 24 ، المملكة العربية السعودية .

19. مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية ، تقرير بخصوص تمويل التنمية ، فيفري 2001.

قائمة المصادر و المراجع باللغة الأجنبية :

20. ALAIN BIROU « Vocabulaire Pratique des Sciences Sociales ». 2e édition ، revue et augmentée ، les éditions ouvrières ، Paris ، 1968.

21. Alain Samuelson ، op.cit.

22. BENISSAD M.E ،cours d'economie internationale ،OPU ، Alger.

23. Bussery . Charois . Analyse et Evaluation des Projets D 'investissements ، Paris ،1999.

24. Helpman،1984.

25. OECD.(1999).third Edition of the detailed benchmark of foreign direct investment. Paris .

26. Patrick A.Messerlin ،le commerce international ، PUF ، Paris ، 1998.

27. Peter luider et Charles Kuiblerger ، économie internationale édition économica 4 1993.

28. Raymond . Bertrand : Economie Financière International ، Paris ، édition PUF ،1997.

29. Regis Bourbounnais ; économétrie, 6eme édition, Dunod, paris, 2005.

30. Rene Sandretto ،Le Commerce International ،Armand Colin ، Paris ،1989.

31. World Investment Report) New York :UNCTAD..